خصوصية قواعد القانون الرياضي

الدكتور محمد طاهر قاسم الأوجار
استاذ القانون المدني المساعد
كلية الحقوق – جامعة الموصل

The Specificity of Sports Law Rules

Dr. Mohammed Taher Qasim Al-Awjar
Associate Professor of Civil Law
College of Law – University of Mosul

المستخلص: تعد الانشطة الرياضية من ابرز الانشطة الانسانية التي بدأت تزدهر في الوقت الحاضر واخذت تنتشر انتشارا سريعا ، اذ اصبحت تمارس على مستوى واسع جدا ليس بين فئات الشباب وحسب بس تمارس من قبل كافة المستويات العمرية ومن كافة الاجناس . وبالتالي فان ذلك تطلب ومن اجل ضبط هذا النشاط الانساني تدخل القائمين عليه وكذلك المشرع الوطني بوضع مجموعة من القواعد والقوانين والتي تسمى بقوانين الالعاب الرياضية او قواعد الالعاب الرياضية . ونتيجة لذلك بدأ يظهر ما يعرف حاليا بالقانون الرياضي وهذا القانون كغيره من القوانين يتكون من مجموعة من القواعد القانونية التي بمجموعها تشكل القانون الرياضي .

ان التطور الكبير الذي شهده النشاط الرياضي كان سببه العديد من العوامل منها تطور المنظومة القانونية التي تحكمه بحيث اصبحت تحقق الغاية المرجوة من النشاط الرياضي وتوفر الحماية والعدالة اللازمة لكل من يساهم في هذا النشاط عن طريق سن اللوائح والقوانين الرياضية سواء الفنية او التنظيمية او حتى التي تتعلق بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن ممارسة النشاط الرياضي . وتتميز هذه المنظومة القانونية الرياضية عن غيرها من القوانين بخصوصية مكنتها من تحقيق هذه الغايات اي ان القواعد القانونية التي يتكون منها القانون الرياضي لها خصوصية تميزها عن باقي القواعد القانونية الاخرى الموجودة في مختلف القوانين

بشكل عام وهي مرونة اصدار وتعديل القاعدة القانونية الرياضية وكذلك خصوصيتها فيما يتعلق بالجهات التي تشرع القاعدة القانونية الرياضية ، هذه الخصوصيتين ميّزت القاعدة القانونية الرياضية عن غيرها من قواعد القانون ومنحتها صفات تمكنت من خلالها القواعد القانونية الرياضية من مواكبة التطورات الحاصلة في النشاط الرياضي والمساهمة في هذا التطور بما يحقق الفائدة المبتغاة من النشاط الرياضي .

الكلمات المفتاحية : القانون الرياضي ، القاعدة القانونية ، خصوصية القاعدة القانونية الرياضية ، المفهوم الواسع للقواعد القانونية ، مرونة تعديل القاعدة القانونية الرياضية .

Abstract : Sports activities represent one of the most prominent forms of human endeavor that have experienced significant growth and rapid expansion in recent times. They are now practiced on a remarkably wide scale—not only among youth, but also across all age groups and genders. This extensive engagement has necessitated regulatory intervention by both sports administrators and national legislators, leading to the establishment of a set of rules and regulations, commonly referred to as the “Laws of Sport” or “Rules of Sporting Games.” As a result, what is now recognized as “Sports Law” has emerged. Like other branches of law, sports law is composed of a collection of legal norms that collectively constitute its legal framework.

The considerable advancement in sports activities can be attributed to multiple factors, most notably the development of the legal system that governs these activities. This legal framework has evolved to achieve the fundamental objectives of sports by ensuring the necessary

protection and fairness for all participants. It does so through the enactment of sports-related legislation—whether technical, organizational, or judicial in nature—that also addresses disputes arising from sports practice.

What distinguishes the sports legal framework from other branches of law is its unique nature, which enables it to achieve these objectives effectively. The legal norms that form sports law possess two key characteristics: (1) flexibility in the enactment and amendment of sports legal provisions, and (2) the specialization of the authorities empowered to legislate these provisions. These characteristics have endowed sports legal norms with adaptability, allowing them to keep pace with ongoing developments in sports activities and actively contribute to their advancement in ways that realize the intended benefits of sports participation.

Keywords: Sports Law; Legal Norm; Specificity of Sports Legal Rules; Broad Concept of Legal Norms; Flexibility in Amending Sports Legal Rules.

المقدمة: الحمد لله على نعمة العلم ... والشكر له على نعمة العقل والفهم ... والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين . وبعد ...

ان الانتشار السريع للرياضة الذي يشهده العالم في الوقت الحاضر كان بما لا يقبل الشك وليد الحاجة الماسة للمارسة الرياضة لما فيها من فوائد كبيرة تجاوزت الفوائد الصحية للانسان حيث اصبحت في الوقت الحاضر تعد من اهم الانشطة الترفيهية للانسان على مختلف

الاعمار والاجناس ، كما لا يخفى على احد الدور والاهمية الاقتصادية للنشاط الرياضي حيث اصبحت كما هو معروف حاليا تعد احد اهم الانشطة الاقتصادية على صعيد العالم وتدر اموالا كبيرة ليست فقط للرياضيين بل حتى للدول التي تشجع وتدعم وتستثمر في الرياضة . وان التطور الكبير الذي شهده النشاط الرياضي كان سببه العديد من العوامل منها توجه الدول لدعم هذا النشاط نظرا للفوائد الكبيرة التي يحققها هذا النشاط والتي ذكرنا بعض الامثله عنها اعلاه فضلا عن رغبة الشباب في الاستفادة من اوقات فراغهم ببمارسة نشاط يعود عليهم بالفائة الصحية او المالية في حال احترافهم للرياضة وكذلك دور الاعلام الذي بدأ يسلط الضوء بشكل مميز على هذا النوع من النشاط الانساني وبدأ يخصص قنوات متخصصة تروج وتدعم هذا النشاط وتحقق عنه ارباحا مالية ضخمة . ولعل احد العوامل المهمة التي أدت الى تطور هذا النشاط هو تطور المنظومة القانونية التي تحكمه بحيث اصبحت تحقق الغاية المرجوة من النشاط الرياضي وتوفر الحماية والعدالة اللازمة لكل من يساهم في هذا النشاط عن طريق سن اللوائح والقوانين الرياضية سواء الفنية او التنظيمية او حتى التي تتعلق بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن ممارسة النشاط الرياضي . وتتميز هذه المنظومة القانونية الرياضية عن غيرها من القوانين بخصوصية مكنتها من تحقيق هذه الغايات اي ان القواعد القانونية التي يتكون منها القانون الرياضي لها خصوصية تميزها عن باقي القواعد القانونية الاخرى الموجودة في مختلف القوانين بشكل عام وهي موضوع هذه الدراسة .

اشكالية البحث:

تكمن مشكلة البحث في معرفة الخصوصية التي تمتاز بها القاعدة القانونية الرياضية . فالقاعدة القانونية بشكل عام وكما هو معروف تمتاز بمجموعة من الخصائص من كونها على سبيل المثال قاعدة عامة ومجردة وقاعدة وقاعدة سلوك ألخ ... وهذه الخصائص تنطبق ايضا على القاعدة القانونية الرياضية ، الا ان القاعدة القانونية الرياضية فضلا عن ذلك تتميز بخصوصية ميزتها عن غيرها من القواعد القانونية في مختلف القوانين والتشريعات مكنتها من

تحقيق ومجارات التطور الكبير الذي شهده النشاط الرياضي ، وهذه الخصوصية هي موضوع دراستنا . ومن اجل معرفتها فان الامر يتطلب ابتداءا معرفة المقصود بهذه القاعدة القانونية الرياضية ؟ وما هو مفهومها القانوني وتعريفها الدقيق ؟ ثم بعد ذلك البحث في اشكالية البحث المتعلقة بخصوصية القاعدة القانونية الرياضية .

ولغرض التصدي لهذه الاشكالية فانه لابد لنا من الاجابة على مجموعة من الاسئلة في ثنايا البحث منها :

1. ماهو تعريف القاعدة القانونية الرياضية ؟
2. ما هي خصوصية القاعدة القانونية الرياضية التي تتميز بها عن غيرها من القواعد القانونية ؟

فضلا عن العديد من الاسئلة الاخرى التي سترد في ثنايا البحث والتي سنحاول الاجابة عنها في هذا البحث .

أهمية البحث :

يعد موضوع القاعدة القانونية الرياضية من المواضيع الحديثة والمهمة في القانون الرياضي والتي يجب تسليط الضوء عليها بشكل كبير في الدراسات القانونية والرياضية على حد سواء لاسباب عديدة منها انها تعد مواضيع حديثة لم يتم بحثها بشكل معمق من قبل المختصين في القانون الرياضي ، وكذلك تكمن اهميتها في ان التعرف على هذه الخصوصية بشكل دقيق سوف يؤدي الى فهم القانون الرياضي بشكل اكثر وضوحا وفهم قواعده القانونية وما تمتاز به من احكام ، وهذا كله سوف يصب في تطور القانون الرياضي والارتقاء به وبالتالي الارتقاء بالنشاط الرياضي بشكل عام وتحقيق الغايات المرجوة من هذا النشاط

منهجية البحث :

اعتمدنا في هذه البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن من أجل الالمام بكل موضوع البحث قدر المستطاع وسيكون ذلك على أساس تحليل الآراء الفقهية ومناقشتها ومخالفة رأي وتأييد رأي واستخراج النتائج والأحكام العملية والعلمية من أدلتها التفصيلية للوصول بالنتيجة الى اجابة وافية عن التساؤلات التي ذكرناها آنفا فضلا عن الاجابة على جميع التساؤلات التي سترد في ثنايا البحث ، وسنحاول قدر الامكان اجراء المقارنات بين موقف التشريعات المقارنة والاراء الفقهية التي وردت بخصوص مواضيع البحث .

خطة البحث :

من اجل الالمام بموضوع البحث والاحاطة بكافة جوانبه قدر المستطاع والاجابة عن جميع التساؤلات التي ذكاناها آنفا وباقي التساؤلات التي سترد في ثنايا البحث فاننا سنقسم البحث الى مقدمة ومطلبين وخاتمة ، حيث سنتكلم في المطلب الاول عن التعريف بالقانون الرياضي وبعدها نعرف القاعدة القانونية الرياضية ومكانتها بين قواعد القانون بشكل عام ، اما في المطلب الثاني فسوف نتطرق فيه الى الحديث عن خصوصية القاعدة القانونية الرياضية التي تتميز بها عن باقي القواعد القانونية ، أما الخاتمة فسوف نذكر فيها اهم النتائج والتوصيات التي توصلنا لها من خلال هذا البحث وذلك وفقا للخطة التالية:

المطلب الاول: التعريف بالقانون الرياضي والقاعدة القانونية الرياضية

المطلب الثاني : خصوصية القاعدة القانونية الرياضية

المطلب الاول : التعريف بالقانون الرياضي والقاعدة القانونية الرياضية

تعد جميع العلوم المعروفة في المجتمعات الانسانية مهمة جدا ومعرفتها واتقانها مرهون به تطور ورقي المجتمعات الانسانية ولعل من اهم هذه العلوم والتي تشغل عدد قليل من الناس هو

علم القانون الذي يعد اهم هذه العلوم الانسانية ويعد الركيزة الاساسية التي تقوم عليه المجتمعات الانسانية فوجود الجماعة وتقدمها ورقيها يرتبط ارتباطا وثيقا بوجود القانون ومدى تطوره . فلا يمكن لان مجتمع انساني ان يعيش ويتطور من دون وجود نظام قانوني محكم ومتقدم يحكم ذلك المجتمع ، لذلك فان من اهم علامات تقدم المجتمعات الانسانية ورقيها وتطورها هو تطور النظام القانوني الذي يحكمها وبمعنى اخر تطور منظومة القوانين التي تنظم حياة تلك المجتمعات والافراد .

ومن اجل الوصول الى تحديد ومعرفة مفهوم القاعدة القانونية الرياضية لابد لنا ان نتطرق أولا الى التعرف عن المقصود بالقانون والقاعدة القانونية بشكل عام ثم بعد ذلك سنتمكن من وضع تعريف للقانون الرياضي وصولا الى وضع تعريف خاص للقاعدة القانونية الرياضية .

الفرع الاول: تعريف القانون والقاعدة القانونية

عرّف فقهاء القانون مصطلح القانون تعريفات عدّة وفقا للمفهوم العام (الواسع) للقانون حيث عرّف القانون وفقا لذلك بانه مجموعة القواعد التي تنظم الروابط الاجتماعية والتي تقسر الدولة على اتباعها ولو بالقوة عند الاقتضاء [1].

كما يعرّف بانه مجموعة القواعد الملزمة التي تحكم سلوك الاشخاص في المجتمع . او أنه مجموعة

القواعد الملزمة التي تحكم سلوك الاشخاص في مجتمع معين وزمان معين . ويعرّف أيضا بانه مجموعة

القواعد العامة المجردة التي تنظم سلوك الافراد في المجتمع وتكون مقترنة بجزاء مادي توقعه السلطة العامة بالقوة عند الاقتضاء [1].

([1]) د. رمضان محمد ابو السعود و د. همام محمد محمود زهران ، مباديء القانون ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، 2008 ، ص6 ؛ د. عابد فايد عبد الفتاح فايد ، الوجيز في مباديء القانون ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2008، ص10 .

فالقانون وفقا للمفهوم الواسع يقصد به جميع القواعد العامة الملزمة التي توجه سلوك الافراد في المجتمع بغض النظر عن المصدر الذي نشأت عنه هذه القواعد . فالقاعدة القانونية قد تصدر عن السلطة المختصة في الدولة وهي السلطة التشريعية ويطلق على هذه القواعد بالتشريع ، وقد يكون مصدر القاعدة القانونية الدين ، اذ قد تتضمن الاديان قواعد عامة ملزمة توجه الافراد الى السلوك القويم ، ويمكن ان يكون مصدر القاعدة القانونية العادات والتقاليد والاعراف والاخلاق ، فتصدر عن المجتمع ككل حيث تتخذ القاعدة القانونية شكل نظم سلوكية واخلاقية يتبعها جميع افراد المجتمع ويلتزمون بها والتي يطلق عليها بالعرف .

هذا هو المفهوم العام (الواسع) للقانون اما المهوم الخاص (الضيق) للقانون فقد عرّف بانه قاعدة معينة او مجموعة معينة من القواعد تسنها السلطة التشريعية لتنظيم أمر معين في مجال معين مثل القانون المدني او قانون المرور او قانون المحاماة او القانون الجنائي او القانون التجاري وغيرها من القوانين التي تصدر عن السلطة التشريعية المختصة في الدولة وعندئذ يقصد بالقانون وفقا للمفهوم الخاص بالتشريع الوضعي . ولكن التشريع الوضعي لا يعني القانون بالمعنى الواسع للقانون حيث انه لا يشكل الا أحد مصادر القانون [2].

اذ توجد الى جانبه العديد من المصادر الاخرى التي تساهم في خلق القواعد القانونية وتكوين القانون بمفهومه العام . والقانون كما هو معروف كقاعدة عامة يتكون من القواعد القانونية بغض النظر عن مصدرها لذلك فان كلمة قانون اعم واشمل من كلمة تشريع اذ ان التشريع مصطلح يطلق على القوانين المكتوبة التي تصدر من السلطة التشريعية المختصة في الدولة وان اطلاق مصطلح القانون على التشريعات التي تصدرها السلطة التشريعية في الدولة هو من باب اطلاق اسم الكل على الجزء .

([1]) د. مجدي حسن خليل و د. الشهابي ابراهيم الشرقاوي ، المدخل لدراسة القانون ، ط1 ، اثراء للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2009 ، ص22 .

([2]) د. عدنان السرحان وآخرون ، المدخل لدراسة القانون ، ط1 ، اثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2012 ، ص12-ص13 .

فالقانون مصطلح يطلق على جميع القواعد القانونية التي تحكم وتنظم سلوك الافراد في المجتمع سواء كانت صادرة من السلطة التشريعية المختصة في الدولة او من غيرها من الجهات طالما قد سمح لها القانون بذلك وسواء كانت تلك القواعد القانونية مكتوبة او غير مكتوبة كالعرف [1].

وبذلك فان القانون بشكل عام يتكون من مجموعة من القواعد القانونية فالقاعدة القانونية هي الوحدة او الجزء الذي يتكون من مجموعها القانون [2].

وعليه فانه يمكننا ان نعرّف القاعدة القانونية بأنها تلك القواعد الملزمة للاشخاص الطبيعيين والمعنويين في أي مجتمع ، تنظم سلوكهم وتحكمه وتكون مقترنة بالجزاء وسواء صدرت من مصدر الهي أو وضعي .

الفرع الثاني : تعريف القانون الرياضي والقاعدة القانونية الرياضية

من اجل ان نتوصل الى تعريف دقيق للقاعدة القانونية الرياضية لابد لنا ان نتطرق أولا الى تعريف القانون الرياضي ثم بعد ذلك نتمكن من وضع تعريف خاص للقاعدة القانونية الرياضية التي يتكون منها القانون الرياضي .

حاول فقهاء القانون المهتمون بالقانون الرياضي والانشطة الرياضية وضع تعريف للقانون الرياضي ، وقد اختلفت هذه التعريفات فيما بينها بسبب المنظور الذي ينظر اليه الفقيه القانوني للقانون الرياضي ، وهذا أدى الى ان لا تعبر هذه التعريفات عن المعنى الدقيق للقانون الرياضي ، لذلك جاءت اغلب هذه التعريفات بشكل لا يعبّر عن المعنى الدقيق للقانون الرياضي ولم تكن هذه التعريفات مانعة جامعة لمصطلح القانون الرياضي بسبب هذا الاختلاف .

---

(1) د. مجدي حسن خليل و د. الشهابي ابراهيم الشرقاوي ، المصدر السابق ، ص22 ؛ د. عوض احمد الزعبي ، المدخل الى علم القانون ، ، ط1 ، اثراء للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2010 ، ص20 .

(2) د. عدنان السرحان وآخرون ، المصدر السابق ، ص12 و ص14 ؛ د. مجدي حسن خليل و د. الشهابي ابراهيم الشرقاوي ، المصدر السابق ، ص31 .

فهناك مثلا من يعرّف القانون الرياضي مثلا بانه مجموعة القواعد القانونية التي تحكم النشاط الرياضي والرياضيين . وعرّف ايضا بانه مجموعة القواعد القانونية التي تنظم وتحكم المعاملات الرياضية [1].

وهناك من عرّفه بانه تلك القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين اطراف النشاط الرياضي وحدود الاباحة والسلوك الذي يخرج عن هذه الحدود ويعد تبعا لذلك سلوكا مخالفا يوجب الجزاء[2]. كما تم تعريفه بمجموعة القواعد القانونية الملزمة التي تنظم علاقة الافراد العاملين في المجال الرياضي ، ويقصد بالافراد العاملين (اللاعبين والاداريين والجمهور) حيث يترتب الجزاء في حال مخالفتها [3].

ومن خلال قراءة هذه التعريفات اعلاه وتحليلها نلاحظ أنها تطرقت لتعريف القانون الرياضي من زاوية معينة دون النظر إلى باقي الزوايا الأخرى التي يحكمها القانون الرياضي ، فنجد من هذه التعريفات انها عرّفت القانون الرياضي على أساس أنه القانون الذي ينظم المعاملات الرياضية قاصراً التعريف على تنظيم العلاقات والمعاملات التي تتم بين الرياضيين، ونجد التعريف الأخر يركز على النشاط الرياضي وبالتالي عدّ القانون الرياضي بانه القانون الذي يحكم وينظم النشاط الرياضي والرياضيين . وتعريفا آخر ركز على حدود الاباحة والسلوك المقبول والواجب اتباعه من قبل الرياضيين وتعرضهم للجزاء عند مخالفتهم لهذا السلوك . وبالتالي نعتقد ان جميع هذه التعريفات لم تعطي تعريفا مانعا جامعا للقانون الرياضي . ومن أجل وضع تعريف مانع جامع للقانون الرياضي بحيث يعطي دلاله واضحة على ماهية هذا التعريف ومفهومه بشكل كامل وواضح ومن خلال دراستنا للقانون الرياضي واطّلاعنا على

([1]) د.خليفة راشد الشعالي ود. عدنان احمد ولي العزاوي ، مساهمة في نظرية القانون الرياضي ، الطبعة الأولى ، الشارقة ، 2005 ، ص30 .

([2]) راشد حمد البلوشي ، المسؤولية الجنائية عن استخدام المنشطات في المجال الرياضي ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ، العدد1 ، المجلد 16 ، شوال 1440 ، يونيو 2019 ، ص309 .
، ص326 .

([3]) د. حسن احمد الشافعي ، الرياضة والقانون ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1988 ، ص12 ؛ راشد حمد البلوشي ، المصدر السابق ص9 .

المسائل التي يحكمها هذا القانون فاننا نذهب الى تعريف القانون الرياضي بانه (**مجموعة القواعد القانونية الملزمة التي تحكم الانشطة الرياضية من حيث ممارستها وتنظيم العلاقات بين كل المساهمين فيها ، والفصل في المنازعات الرياضية الناتجة عنها**) .

ومن خلال هذا التعريف يتبن لنا الدور الذي يقوم به القانون الرياضي في حكم وتنظيم النشاط الرياضي بكافة تفاصيله من عقود وعلاقات بين الرياضيين وامور تنظيم النشاط الرياضي والالعاب الرياضية وكيفية ممارستها وقواعدها الفنية والتنظيمية وآلية وطرق وقواعد الفصل في المنازعات الرياضية التي تنشا عنها . وبالتأكيد فان القانون الرياضي كغيره من القوانين يتضمن قواعد قانونية يطلق عليها بالقواعد القانونية الرياضية ، وهذه القواعد تكون واسعة لتشمل جميع القواعد التي تحكم النشاط الرياضي ومن ضمنها قواعد الالعاب الرياضية او ما يطلق عليها اصطلاحا قانون اللعبة الرياضية .

ومن خلال كل ما ذكرناه اعلاه يمكننا ان نعرّف القاعدة القانونية الرياضية بأنها (**تلك القواعد الملزمة للاشخاص الطبيعيين والمعنويين المساهمين في النشاط الرياضي ، والتي تنظم سلوكهم وتحكمه وتكون مقترنة بالجزاء في حال مخالفتها**) .

ولا بد ان نذكر هنا بان القواعد القانونية الرياضية التي يتضمنها القانون الرياضي لها نفس الخصائص القاعدة القانونية بشكل عام في الفقه القانوني فهي قاعدة اجتماعية ، وهي قاعدة تنظم السلوك وهي ايضا قاعدة عامة مجردة واخيرا فهي قاعدة ملزمة تقترن بالجزاء لمن يخالفها ولا يلتزم بها .

المطلب الثاني : خصوصية القاعدة القانونية الرياضية

ذكرنا آنفا بان القاعدة القانونية الرياضية لها نفس خصائص القاعدة القانونية من حيث كونها قاعدة اجتماعية وقاعدة تنظم السلوك وهي ايضا قاعدة عامة مجردة وملزمة تقترن بالجزاء في حال مخالفتها من قبل المخاطبين بها والملتزمين بتنفيذها . الا ان هذه القواعد القانونية

الرياضية لها خصوصية تميزها عن القواعد القانونية الاخرى بشكل عام وتتمثل هذه الخصوصية بخاصيتين حسب رأينا هما :

1- الجهات التي تشرع القاعدة القانونية الرياضية

2- مرونة تعديل القاعدة القانونية الرياضية

وسنتناول هاتين الخصوصيتين كل في فرع مستقل .

الفرع الاول : الجهات التي تشرع القاعدة القانونية الرياضية

كما هو معروف فان التشريعات والقوانين تصدر من قبل السلطة التشريعية المختصة في كل دولة والتي تحددها الدساتير في تلك الدول وعادة ما يناط هذا الامر اي امر اصدار القوانين بيد المجالس الوطنية او ما يطلق عليها بالبرلمانات حيث يعد البرلمان الوطني هو السلطة التشريعية المختصة باصدار القوانين وتعديلها وفقا للدستور، هذا بخصوص القوانين بشكل عام[1] . اما بخصوص القانون الرياضي بشكل خاص فاننا نلاحظ ان اغلب ان لم يكن معظم احكام هذا القانون تصدر من قبل جهات ليست مختصة بالتشريع في الاصل وانا تم منحها هذا الاختصاص من قبل المشرع الوطني نفسه بشكل استثنائي ، واصبح لهذه الجهات صلاحية اصدار احكام القانون الرياضي وتعديل احكامه حسب ما تقتضي المصلحة العامة للنشاط الرياضي وبما يخدم هذا النشاط .

ان اغلب المهتمين بالقانون الرياضي يعلمون ان معظم احكام القانون الرياضي والقواعد القانونية الرياضية التي يتكون منها هذا القانون تصدر عن اتحادات الالعاب الرياضية الدولية

(1) يقصد بالتشريع : (مجموعة القواعد القانونية المكتوبة التي تضعها هيئة مختصة بذلك في الدولة وفقا للاجراءات المقررة في الدستور ، وهذه الهيئة المختصة هي السلطة التشريعية) ، لمزيد من التفصيل انظر د. جمال عبد الرحمن محمد علي و د. عادل ابو هشيمة ، الوجيز في المدخل لدراسة القانون ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ، 2015 ، ص 87 وما بعدها ؛ وانظر د. منذر الشاوي ، فلسفة القانون ، دار الثقافة للتوزيع والنشر ، عمان – الاردن ، 2009 ، ص 200- 220 ؛ د. عبد القادر الشيخلي ، ثقافتك القانونية ، دار الثقافة للتوزيع والنشر ، عمان – الاردن ، 2005 ، ص 41- 49 .

والوطنية [1]. فهذه الاتحادات الرياضية هي المختصة باصدار التشريعات الرياضية دون غيرها ولها حق تعديلها وتطويرها بالشكل الذي يؤدي الى سريان النشاط الرياضي بشكل سليم وتطوره ، ولكن مع ذلك فانه يوجد الكثير من القوانين الرياضية التي تصدر عن المشرع الوطني اي السلطة التشريعية المختصة وفقا للدستور (البرلمان او المجلس الوطني او مجلس الامة) [2].

وبالتالي فالقانون الرياضي في حقيقة الامر يتكون من مجموعة من التشريعات والقوانين واللوائح وان قواعده القانونية الرياضية تستقى من هذه التشريعات والقوانين واللوائح الي اغلبها تكون تشريعات وقوانين رياضية متخصصة سواء تلك التي تصدر عن الجهات والهيئات الرياضية الدولية او الوطنية او السلطة التشريعية المختصة في الدولة فضلا عن ان بعضا من هذه القواعد تستقى من القوانين العادية في الدولة كالقانون المدني والقانون التجاري وقانون العقوبات وغيرها من القوانين[3].

([1]) د. محمد طاهر الاوجار ، القوة الملزمة للقاعدة القانونية الرياضية ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد 1 ، الجزء الثاني ، المجلد 16 ، 2025 ، ص546-ص547 .

([2]) اصدرت العديد من الدول العديد من القوانين والتشريعات واللوائح والتعليمات التي تنظم النشاط الرياضي بشكل عام او تنظم موضوع معين من مواضيع المتعلقة بالنشاط الرياضي وهذه القوانين والتشريعات لا يمكن حصرها ولكن نضرب منها على سبيل المثال لا الحصر :

1- قانون الأندية الرياضية العراقي رقم 18 لعام 1986 الملغي .

2- قانون اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية رقم (29) لسنة 2019 .

3- قانون الاتحادات الرياضية العراقي رقم (24) لسنة 2021 .

4- بالقانون المغربي رقم 97. 12 لعام 2016 للوقاية من تعاطي المنشطات في مجال الرياضة .

5- القانون البلجيكي العام 1965م والذي يعتبر من أوائل القوانين الجنائية التي جرمت تعاطي الوسائل المنشطة في المجال الرياضي .

6- القانون الفرنسي رقم 65 / 412 لعام 1965م الخاص بالمنشطات الرياضية .

7- قانون الرياضة المصري رقم 71 لسنة 2017 .

8- قانون مركز الإمارات للتحكيم الرياضي رقم 16 لسنة 2016 .

9- قانون رقم 49 لسنة 2005 في شأن تنظيم الاحتراف في المجال الرياضي (49 / 2005) في دولة الكويت .

10- قرار مجلس الوزراء الاماراتي رقم (20) لعام 2007 بشأن إجازة التفرغ الرياضي .

11- مرسوم تشكيل الهيئة العامة للرياضة الاماراتية رقم (43) لسنة 1992 .

([3]) د. عدنان احمد ولي العزاوي ، دراسات في القانون الرياضي الدولي ، مطبعة راشد – عجمان- الامارات ، 2017 ، ص51 وما بعدها ؛ د. خليل عبد المحسن الطائي ، المدخل لدراسة القانون الرياضي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،

الا انه كما ذكرنا ان معظم التشريعات الرياضية وقواعدها القانونية تصدر عن الاتحادات الرياضية سواء الدولية او الوطنية بشكل عام وهذا الجهات الرياضية تكتسب هذه الصلاحية وهذا الاختصاص عن طريقين هما اعتراف المشرع الوطني لهذه الجهات الرياضية بهذا الاختصاص وكذلك التفويض التشريعي من المشرع الوطني لهذه الجهات ومنحه صلاحية اصدار هذه القوانين المتعلقة بتنظيم النشاط الرياضي وكل ما يهم لتسيير هذا النشاط من قوانين ولوائح وانظمة وقرارات على اعتبار ان هذه الجهات هي المختصة والتي لها الدراية والمعرفة الكاملة بشؤون الالعاب الرياضية لذلك تم منحها هذا الحق وتفويضها به[1] .

وبذلك فان القاعدة القانونية الرياضية تتميز عن غيرها من قواعد القانون الاخرى بالجهة التي تصدر عنها اغلب القواعد القانونية الرياضية التي يتكون منها القانون الرياضي وهذه خصوصية لتلك القواعد تختلف بها عن غيرها من قواعد القانون التي تصدر من السلطة التشريعية المختصة في الدولة وفقا لاحكام الدستور .

الفرع الثاني : مرونة اصدار وتعديل القاعدة القانونية الرياضية

ان الخصوصية الثانية التي تتميز بها القاعدة القانونية الرياضية هي المرونة في اصدار وتعديل هذه القواعد القانونية الرياضية من قبل الجهات الرياضية التي تشرعها وتسنّها وهي اتحادات الالعاب الرياضية الدولية والوطنية . فكما هو معروف فان جميع القوانين التي تصدر

2019 ، 30 وما بعدها ؛ د. احمد الورفلي ، المختصر في القانون الرياضي ، مجمع الاطرش للكتاب المختص ، تونس ، 2015 ، ص121؛ د. عبد الكريم خالد جميل نصار ، القانون والرياضة ، مقال منشور على موقع جامعة الانبار ، https://www.uoanbar.edu.iq تاريخ الزيارة 2025/1/5 ؛ عبد الله قاسم العنزي ، التشريع الرياضي بين الواقع والمأمول ، مقال منشور في موقع https://makkahnewspaper.com/article/1597008/ تاريخ الزيارة 2025/1/7 ؛ د. ساغي عبد القادر ، مقياس التشريع الرياضي ، محاضرات منشورة على الموقع http://moodle.univ-dbkm.dz/course/view.php تاريخ الزيارة 2025/1/7.

([1]) يعرّف التفويض بأنه (التفويض في الاختصاص هو أن يعهد صاحب الاختصاص الأصيل الى شخص او هيئة أخرى بممارسة بعض اختصاصاته وفقا للشروط الدستورية او القانونية او اللائحية المقررة لذلك) ويعرّف أيضا بـ (أن يعهد صاحب الاختصاص بممارسة جانب من اختصاصه سواء في مسألة معينة أو نوع معين من المسائل – الى فرد آخر) ، لمزيد من التفصيل انظر د. عليوة فتح الباب ، التفويض والحلول والانابة في مباشرة الاختصاصات ، دار القضاء- ابو ظبي ، 2014 ص22 وما بعدها ؛ د. محمد طاهر قاسم الأوجار ، المسؤولية المدنية الناجمة عن الاصابات الرياضية ، دار الكتب القانونية ، مصر ، 2015 ، ص 84-88 .

في الدولة تكون تصدر عن السلطة التشريعية المختصة كما ذكرنا ذلك سابقا وهي قابلة للتعديل من قبل نفس السلطة التشريعية ايضا وفقا لاحكام الدستور ولما نصت عليه القوانين من كيفية القيام بتعديل هذه القوانين وما تتضمنه من قواعد[1]. فالمشرع الوطني الذي يمتكلك صلاحية اصدار وتشريع وسن القوانين يمتلك بالتاكيد صلاحية تعديلها او الغائها وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ووفقا لما يحقق الغاية التي وجد من اجل ذلك القانون . وعادة ما يتم القيام بتعديل القوانين وفقا لاجراءات معينة لا بد من اتباعها من قبل السلطة التشريعية المتمثلة بالمجالس الوطنية _ البرلمان _ والتي قد تمر بالعديد من الاجراءات منها تشكيل لجان مختصة لدراسة المواد القانونية المطلوب اصدارها او تعديلها او دراسة القانون المطلوب اصداره او تعديله بشكل كامل ووفقا للاسباب الموجبة لاصداره وهذا الامر قد يتطلب مدة من الزمن ليست بالقليلة ، ومن ثم يعرض على المشرع بعد اكمال الصياغة او اكمال التعديل لقرائته واقراره حسب ما نص عليه الدستور وهذا الامر برمته قد يأخذ وقت طويل جدا واجراءات معقدة وليست بالسهلة وصولا الى اقرار اصدار القانون او اجراء التعديلات على القانون ووفقا لاحكام الدستور والقوانين المرعية في الدولة .

وبالعودة الى القاعدة القانونية الرياضية فاننا نلاحظ ان اجراءات تعديلها ابسط بكثير من تعديل القواعد القانونية في باقي القوانين بشكل عام من حيث الوقت ومن حيث الاجراءات فهي تمتاز بسرعة اجراءات تعديلات وحسب مقتضيات تسيير النشاط الرياضي الى الحد الذي يمكن للاتحادات الرياضية الدولية والوطنية من اجراء هذه التعديلات بوقت قصير حتى انه يمكن ان يحدث قبل البطولات او في اثنائها اذا تطلب تسيير ذلك النشاط الرياضي ذلك خاصة ما يتعلق بالقواعد القانونية الرياضية التنظيمية او حتى الفنية ، حيث منحت اللوائح الرياضية هذه الصلاحية لمجالس ادارة الاتحادات الرياضية وبما يحقق سير النشاط الرياضي للعبة بالشكل المطلوب ووفقا للبرامج المعدة من قبل تلك الاتحادات الرياضية . كما ان قوانين الالعاب

(1) لمزيد من التفصيل عن التشريعات المرنة والتشريعات الجامدة وشرح هذه المفاهيم انظر : د. غازي كرم ، القانون الدستوري ، الآفاق المشرقة ، الشارقة ، 2020 ، ص56 59 ؛ د. عليوة فتح الباب ، صياغة التشريعات ، دار القضاء – ابو ظبي ، 2014 ، ص24-32 .

الرياضي واللوائح الرياضية كافة يمكن اجراء تعديلها من قبل مجالس الاتحادات الرياضية الدولية والوطنية بعد تقديم مشروع التعديل المعد من قبل مجلس ادارة الاتحاد على الجمعية العمومية للاتحاد والتي تصوت بدورها على اجراء التعديل من عدمه وفقا لمقتضيات المصلحة للعبة الرياضية وبما يحقق التطور فيها . وهذا الاجراءات تكون أيسر بكثير واسهل واسرع من اجراءات تعديل القوانين بشكل التي تحتاج في بعض الاحيان الى اجراءات معقدة ودراسات معمقة وهذا يستغرق وقت طويل قياسا بالوقت الذي تحتاج في القواعد القانونية الرياضية للتعديل[1] ، كون معظم اعضاء الاتحاد والجمعيات العمومية هم رياضيين في تلك اللعبة وبالتالي خبراء فيها وهذا يمنحهم السرعة في فهم ومعرفة الغاية من اجراء التعديل وهذا يختصر الوقت والجهد عكس ما يحصل في تعديل القوانين بشكل عام . وهذه هي الميزة الثانية للقاعدة القانونية الرياضية في مرونة تعديل واصدار القاعدة القانونية الرياضية .

(1) للتفصيل انظر: د. عبد القادر الشيخلي ، المصدر السابق ، ص 40-41 .

الخاتمة

بعد ان انتهينا من هذا البحث المتواضع ، فانه لا بد لنا ان نذكر اهم النتائج والتوصيات التي توصلنا اليها من خلال هذه البحث :

اولاً : النتائج

يمكن إجمال نتائج هذا البحث بالآتي :

1- تعدّ القاعدة القانونية الرياضية قاعدة قانونية حقيقية ضمن المفهوم الواسع للقواعد القانونية رغم ان اغلبها لا يصدر من الجهة التشريعية المختصة على المستوى الدولي او الوطني الا انها تدخل ضمن المفهوم الحديث للقواعد القانونية . ويمكن تعريف القاعدة القانونية بـ (تلك القواعد الملزمة للاشخاص الطبيعيين والمعنويين المساهمين في النشاط الرياضي ، والتي تنظم سلوكهم وتحكمه وتكون مقترنة بالجزاء في حال مخالفتها) .

2- ان القاعدة القانونية الرياضية تتميز عن غيرها من قواعد القانون الاخرى بالجهة التي تصدر عنها اغلب القواعد القانونية الرياضية التي يتكون منها القانون الرياضي وهذه خصوصية لتلك القواعد تختلف بها عن غيرها من قواعد القانون التي تصدر من السلطة التشريعية المختصة في الدولة وفقا لاحكام الدستور .

3- ان الخصوصية الثانية التي تتميز بها القاعدة القانونية الرياضية عن غيرها من قواعد القانون الاخرى هي المرونة في اصدار وتعديل هذه القواعد القانونية الرياضية من قبل الجهات الرياضية التي تشرعها وتسنّها وهي اتحادات الالعاب الرياضية الدولية والوطنية .

ثانياً : التوصيات

من خلال هذا البحث والنتائج التي توصلنا اليها فان هناك مجموعة من التوصيات يمكن اجمالها بما يلي :

1- التأكيد على زيادة الوعي والثقافة القانونية لدى جميع الرياضيين والمساهمين في النشاط الرياضي خصوصا اعضاء مجالس الاتحادات الرياضية الدولية والوطنية ، واكسابهم الخبرات القانونية اللازمة التي تمكنهم من سنّ وتشريع القواعد القانونية واللوائح الرياضية والانظمة والقرارات التي يتكون منها القانون الرياضي بشكل يتناسب مع اهمية هذا النشاط ويطوّره ويحقق الغايات المرجوة منه في المجتمع . ويكون ذلك من خلال تشجيعهم على ضرورة الالتحاق بالبرامج الدراسية المتخصصة بالقانون الرياضي والتي ستؤهلهم وتكسبهم الكفاءة والخبرة اللازمة للقيام بهذا الدور .

2- التأكيد على ضرورة اقامة الدورات القانونية المتخصصة بالقانون الرياضي وتشجيع كل المساهمين في النشاط الرياضي من رياضيين واداريين من ضرورة الالتحاق في هذه الدورات لما سترتبه من انعكاس على تطور النشاط الرياضي .

3- ضرورة تدريس مادة القانون الرياضي في كليات التربية البدنية والعلوم الرياضية وكذلك كليات القانون في الجامعات لما سيكون له من دور كبير في زيادة الوعي القانوني الرياضي لدى المختصين في الرياضة ولدى القانونيين المهتمين بالرياضة وهذا سينعكس بالتأكيد على تطور ورقي المنظومة القانونية الرياضية ويساهم في زيادة تطور النشاط الرياضي .

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الانبياء والمرسلين وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين .....

المصادر

أولا: الكتب

1- د. احمد الورفلي ، المختصر في القانون الرياضي ، مجمع الاطرش للكتاب المختص ، تونس ، 2015 .

2- د. جمال عبد الرحمن محمد علي و د. عادل ابو هشيمة ، الوجيز في المدخل لدراسة القانون ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ، 2015 .

3- د. حسن احمد الشافعي ، الرياضة والقانون ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1988 .

4- د.خليفة راشد الشعالي ود. عدنان احمد ولي العزاوي ، مساهمة في نظرية القانون الرياضي ، الطبعة الأولى ، الشارقة ، 2005 .

5- د. خليل عبد المحسن الطائي ، المدخل لدراسة القانون الرياضي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2019 .

6- د. رمضان محمد ابو السعود و د. همام محمد محمود زهران ، مباديء القانون ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، 2008 .

7- د. عابد فايد عبد الفتاح فايد ، الوجيز في مباديء القانون ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2008 .

8- د. عبد القادر الشيخلي ، ثقافتك القانونية ، دار الثقافة للتوزيع والنشر ، عمان – الاردن ، 2005 .

9- د. عدنان احمد ولي العزاوي ، دراسات في القانون الرياضي الدولي ، مطبعة راشد – عجمان- الامارات ، 2017 .

10- د. عدنان السرحان وآخرون ، المدخل لدراسة القانون ، ط1 ، اثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2012 .

11- د. عليوة فتح الباب ، التفويض والحلول والانابة في مباشرة الاختصاصات ، دار القضاء- ابو ظبي ، 2014 .

12- د. عليوة فتح الباب ، صياغة التشريعات ، دار القضاء – ابو ظبي ، 2014 .

13- د. عوض احمد الزعبي ، المدخل الى علم القانون ، ، ط1 ، اثراء للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2010 .

14- د. غازي كرم ، القانون الدستوري ، الآفاق المشرقة ، الشارقة ، 2020 .

15- د. مجدي حسن خليل و د. الشهابي ابراهيم الشرقاوي ، المدخل لدراسة القانون ، ط1 ، اثراء للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2009 .

16- د. محمد طاهر قاسم الأوجار ، المسؤولية المدنية الناجمة عن الاصابات الرياضية ، دار الكتب القانونية ، مصر ، 2015 .

17- د. منذر الشاوي ، فلسفة القانون ، دار الثقافة للتوزيع والنشر ، عمان – الاردن ، 2009 .

ثانيا: البحوث العلمية

1- راشد حمد البلوشي ، المسؤولية الجنائية عن استخدام المنشطات في المجال الرياضي ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ، العدد1 ، المجلد 16 ، شوال 1440 ، يونيو 2019 .

2- د. محمد طاهر الاوجار ، القوة الملزمة للقاعدة القانونية الرياضية ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد 1 ، الجزء الثاني ، المجلد 16 ، 2025 .

ثالثا: مواقع الانترنيت

1- د. ساغي عبد القادر ، مقياس التشريع الرياضي ، محاضرات منشورة على الموقع http://moodle.univ-dbkm.dz/course/view.php تاريخ الزيارة 2025/1/7 .

2- د. عبد الكريم خالد جميل نصار ، القانون والرياضة ، مقال منشور على موقع جامعة الانبار ، https://www.uoanbar.edu.iq تاريخ الزيارة 2025/1/5 .

3- عبد الله قاسم العنزي ، التشريع الرياضي بين الواقع والمأمول ، مقال منشور في موقع https://makkahnewspaper.com/article/1597008/ تاريخ الزيارة 2025/1/7 .

رابعا: القوانين والتشريعات

1- قانون الأندية الرياضية العراقي رقم 18 لعام 1986 الملغي .

2- قانون اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية رقم (29) لسنة 2019 .

3- قانون الاتحادات الرياضية العراقي رقم (24) لسنة 2021 .

4- بالقانون المغربي رقم 97. 12 لعام 2016 للوقاية من تعاطي المنشطات في مجال الرياضة .

5- القانون البلجيكي العام 1965م والذي يعتبر من أوائل القوانين الجنائية التي جرمت تعاطي الوسائل المنشطة في المجال الرياضي .

6- القانون الفرنسي رقم 65 / 412 لعام 1965م الخاص بالمنشطات الرياضية .

7- قانون الرياضة المصري رقم 71 لسنة 2017 .

8- قانون مركز الإمارات للتحكيم الرياضي رقم 16 لسنة 2016 .

9- قانون رقم 49 لسنة 2005 في شأن تنظيم الاحتراف في المجال الرياضي (49 / 2005) في دولة الكويت .

10- قرار مجلس الوزراء الاماراتي رقم (20) لعام 2007 بشأن إجازة التفرغ الرياضي .

11- مرسوم تشكيل الهيئة العامة للرياضة الاماراتية رقم (43) لسنة 1992 .